



المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع
الأول
2025

01 ملخص تنفيذي

02 الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي

التضخم الاقتصادي العالمي

المخاطر الاقتصادية

03 الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر الإنتاج الصناعي

مؤشر مديري المشتريات

التجارة الخارجية

الأسعار

العقارات

نقاط البيع والسحوبات النقدية

المالية العامة

الأداء النقدي

سوق العمل



ملخص تنفيذي

حقق متوسط **مؤشر الإنتاج الصناعي** في الربع الأول من عام 2025م ارتفاعاً بنسبة 1.1% على أساس سنوي (حسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية)، مدعوماً بارتفاع الأنشطة غير النفطية والتي ارتفعت بنسبة 4.1%، بينما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 0.1%، وحقق نشاط الصناعات التحويلية أداءً متميزاً في نهاية شهر مارس من عام 2025م، حيث ارتفع بنسبة 5.9% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

سجل **مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات** للقطاع الخاص غير النفطي متوسط 59.0 نقطة في الربع الأول 2025م، مرتفعاً عن متوسط الربع الرابع من العام السابق، والبالغ 58.1 نقطة، حيث ظل المؤشر في منطقة التوسع والذي يشير إلى استمرار الأداء الإيجابي للأسواق، فيما ساهمت معدلات الطلب في نهاية الربع الأول 2025م في الأداء الإيجابي للمؤشر. أما على أساس شهري فقد شهد مؤشر مديري المشتريات الرئيسي 58.1 نقطة في شهر مارس 2025م، متساوياً مع الهند كأعلى أداء لمؤشر مديري المشتريات على مستوى مجموعة العشرين، ورغم أن المؤشر سجل أدنى مستوى له في خمسة أشهر، إلا أنه وبالرغم من هذا لا يزال في منطقة التوسع.

تراجع **معدل البطالة بين السعوديين** في الربع الأول من عام 2025م إلى 6.3% مقارنة بـ 7.6% في الربع المماثل من عام 2024م. يعزى هذا التراجع إلى انخفاض معدل البطالة بين الإناث والذكور بمقدار 3.6 نقطة مئوية و0.2 نقطة مئوية على التوالي. كما ارتفع معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين بمقدار 0.2 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 51.3% في الربع الأول من عام 2025م، مما يدل على فعالية السياسات الاقتصادية والتشغيلية التي تم تنفيذها والتطورات الإيجابية في الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتحسناً في قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل حقيقية ومستدامة.

وفي **التجارة الخارجية** استمرت المملكة بتحقيق فائضاً في ميزانها التجاري، إلا أنه سجل تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2025م بنسبة 28.0% ليلعب نحو 63.0 مليار ريال، مقارنة بـ 87.5 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من عام 2024م، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات السلعية بنسبة 3.2% لتبلغ 285.8 مليار ريال، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 7.3% لتصل إلى 222.7 مليار ريال، مما أدى إلى تقليص الفائض التجاري رغم استمراره في المنطقة الإيجابية.

من المتوقع أن يظل النمو **الاقتصادي العالمي** منخفضاً في المدى المتوسط، حيث تشير التقديرات إلى تباطؤ النمو إلى 2.6% في عام 2025م و2.8% في عام 2026م، وهو أدنى من المعدل التاريخي البالغ 3.7%. ورغم تراجع الضغوط التضخمية، تظل بعض الاقتصادات تشهد معدلات تضخم مرتفعة. في الولايات المتحدة، يُتوقع أن يظل التضخم قريباً من الهدف البالغ 2% في 2025م، لكن الضغوط التضخمية قد تستمر في التأثير على العوائد. أما في منطقة اليورو، فالتضخم سيواصل الانخفاض، في حين يظل في الاقتصادات الناشئة بضغط أكبر. تباين السياسات النقدية بين الولايات المتحدة والاقتصادات الكبرى أدى إلى تقوية الدولار الأمريكي، مما أثر سلباً على العملات في الأسواق الناشئة. التحديات تشمل تباين النمو بين الاقتصادات الكبرى والنامية، حيث يُتوقع تباطؤ نمو منطقة اليورو وضعف أداء السوق الألمانية. في المقابل، تظل الصين والهند في مسار نمو مستقر. التوترات الجيوسياسية والتجارية تزيد من عدم اليقين، مما يعرض الأسواق لمخاطر متزايدة. ولمواجهة هذه التحديات، يُنصح بإصلاحات هيكلية لتعزيز الإنتاجية وتنشيط النظام التجاري العالمي، مع التأكيد على أهمية تفعيل آليات منظمة التجارة العالمية.

سجل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة** خلال الربع الأول من عام 2025م نمواً سنوياً بنسبة 3.4%. وجاء هذا الأداء نتيجة لارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9% على أساس سنوي. كما حققت الأنشطة الحكومية نمواً إيجابياً بنسبة 3.2% خلال نفس الفترة، في حين تراجعت الأنشطة النفطية تراجعاً طفيفاً بنسبة 3.4% على أساس سنوي.

ومع استمرار السياسات المالية الهادفة لتحقيق رؤية السعودية 2030 الطموحة، ارتفعت **الإيرادات غير النفطية** للدولة بنسبة 2.1% على أساس سنوي لتبلغ **113.8 مليار ريال في الربع الأول من عام 2025م**، كما ارتفعت **المصروفات العامة للدولة** بنسبة 5.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ 322.3 مليار ريال، وبلغت الإيرادات العامة 263.6 مليار ريال وسجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 58.7 مليار ريال، ولا يعتبر هذا العجز مقلقاً مع توجه الدولة لزيادة الإنفاق على المشروعات التنموية الكبرى.

ومن حيث **المؤشرات النقدية**، سجل إجمالي عرض النقود (ن3) في المملكة ارتفاعاً بنحو 8.2% ليلعب 3,055 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة المطلوبات على القطاع الخاص. وساهم انخفاض أسعار الفائدة في توسع المعروض النقدي (ن3)، وارتفاع المطلوبات بين البنوك سنوياً، وبلغ سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) 5.4%.

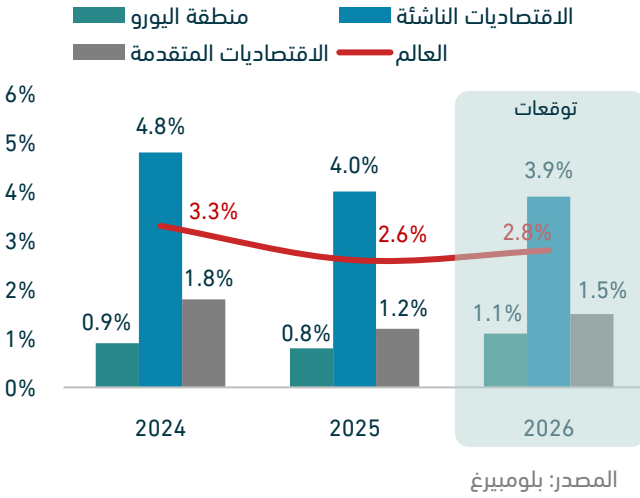


الفصل الأول
الاقتصاد العالمي

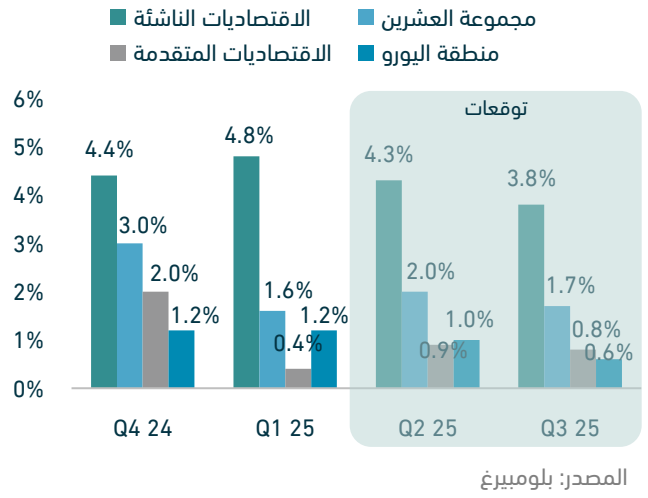
النمو الاقتصادي العالمي

الاقتصاد العالمي بين ضغوط التشديد المالي وتباطؤ الاستثمار في الاقتصادات الكبرى

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي (نسبة مئوية)



الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



تشير التقديرات الراهنة إلى استمرار تباين النمو بين الاقتصادات المتقدمة والنامية خلال عامي 2025 و2026م، في ظل اختلاف العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي في كل مجموعة. ففي الولايات المتحدة، يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 2.7% في عام 2025م، ويعد ذلك تعديلًا تصاعديًا عن التوقعات السابقة. مدفوعًا بقوة الطلب المحلي، والسياسات المالية التوسعية، واستمرار متانة سوق العمل.

أما في منطقة اليورو، استمر النمو في التراجع إلى 0.8% في عام 2025م حسب تقديرات بلومبيرغ، خاصة في ألمانيا التي سجلت أداءً أضعف مقارنة ببقية دول المنطقة، وذلك نتيجة استمرار ضعف قطاعي التصنيع وتصدير السلع، رغم تعافي الاستهلاك بفضل ارتفاع الدخل الحقيقية.

وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، يُسهم ارتفاع الدخل الحقيقية في دعم الاستهلاك، بينما يحد الغموض المرتبط بالتجارة العالمية بسبب حرب الرسوم الضريبية من نمو الاستثمار. أما في الصين، فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 4.6% في عام 2025م، مستفيدًا من الحوافز المالية التي أعلنتها الحكومة، رغم استمرار ضعف النشاط الاستثماري في ظل عدم اليقين المرتبط بالسياسات العقارية. وفي الهند، يُنتظر أن يستقر النمو عند 6.5% في عامي 2025 و2026م.

في المقابل، يُتوقع أن يشهد إقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نموًا أقل من المتوقع سابقًا، نتيجة خفض التوقعات بشأن الاقتصاد السعودي مع تراجع متوقع لأسعار النفط. كما تسجل أمريكا اللاتينية والكاريبي نموًا متواضعًا يبلغ 2.5% في عام 2025م، وسط تباطؤ في أكبر اقتصادات الإقليم.

تشير متوسط التقديرات المجمع من قبل بلومبيرغ إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.6% في عام 2025م و2.8% في عام 2026م، وهو أدنى معدل منذ المتوسط التاريخي البالغ 3.7% خلال الفترة من 2000م إلى 2019م.

على مستوى التضخم، تستمر المؤشرات العالمية في الإشارة إلى انخفاض مستمر في الضغوط التضخمية. وإن كان هذا التراجع قد شهد تباطؤًا في بعض الاقتصادات. ويلاحظ أن مستويات التضخم المرتفع لا تزال قائمة في عدد محدود من الدول، ما يعكس تفاوتًا في ديناميكيات الأسعار على المستوى العالمي. وقد سجل متوسط التضخم الأساسي العالمي خلال الربع الأول من عام 2025م معدلًا يزيد بقليل عن 2%، وهو ما يشير إلى اقترابه من مستويات الاستقرار المستهدفة في العديد من الاقتصادات المتقدمة. في المقابل، بدأ نمو الأجور الاسمية في التباطؤ خلال الربع الأول من 2025م، نتيجة تحسن تدريجي في سوق العمل وتوازن العرض والطلب على العمالة في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

لا تزال السياسات المالية العالمية تتسم بقدر كبير من التيسير، وإن تباينت درجتها بين مختلف المناطق. ففي الاقتصادات المتقدمة، سجلت أسواق الأسهم أداءً إيجابيًا، مدفوعًا بتوقعات تبني سياسات مالية وتنظيمية داعمة للنشاط الاقتصادي، لا سيما في الولايات المتحدة. وفي المقابل، اتسمت تقييمات الأصول المالية في الاقتصادات الناشئة والنامية بقدر أكبر من التحفظ، في ظل استمرار التشديد المالي.

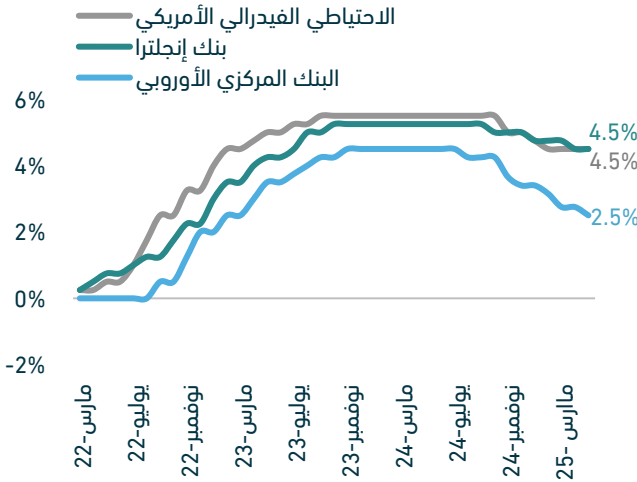


التضخم العالمي

الفجوة المتزايدة في السياسات النقدية وتأثير التضخم وأسعار الفائدة على الاقتصادات الكبرى

الشكل (4): معدلات الفائدة

(نسبة مئوية)

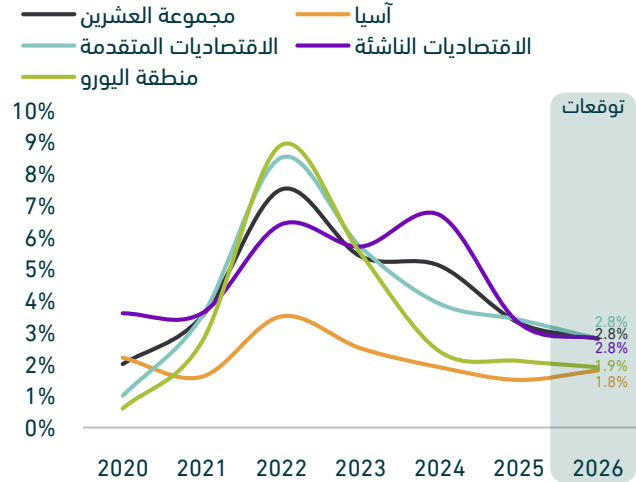


المصدر: بلومبيرغ

وقد دفع القلق بشأن النمو البطيء في منطقة اليورو وبعض الأسواق الناشئة الكبرى المستثمرين إلى تعديل توقعاتهم، حيث أصبحوا يتوقعون أن تقوم بنوكها المركزية بتسهيل السياسة النقدية بوتيرة أسرع مما كان متوقعًا في تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في أكتوبر 2024م. في المقابل، تظل أسعار الفائدة الأمريكية مرتفعة على المدى المتوسط والطويل، مما دفع عوائد السندات الأمريكية للارتفاع، بينما شهدت الاقتصادات المتقدمة الكبرى والأسواق الناشئة انخفاضًا في العوائد.

الشكل (3): معدلات التضخم العام

(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرغ

تستمر الجهود العالمية لخفض التضخم، مع تعديلات طفيفة مقارنة بالتوقعات السابقة في أكتوبر لصندوق النقد الدولي ويُتوقع أن يسهم تباطؤ سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة وانخفاض أسعار الطاقة في تقليص الضغوط التضخمية، مما يعزز الاتجاه نحو استقرار الأسعار.

في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يظل التضخم قريبًا من الهدف المحدد عند 2.0%، ولكنه سيظل أعلى قليلًا منه في عام 2025م. أما في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يتراجع التضخم إلى 2.1% في عام 2025م، مدفوعًا بتحسن في الضغوط السعيرية نتيجة انخفاض تكاليف الطاقة واستقرار سلاسل الإمداد.

وفي الصين، يتوقع أن يستمر التضخم في مستويات منخفضة، مما يعكس استمرار ضعف الطلب الداخلي. في المقابل، من المتوقع أن يبلغ التضخم في الاقتصادات المتقدمة 3.4% في عام 2025م، بينما من المتوقع أن يصل إلى 3.3% في الاقتصادات الناشئة، مما يعكس استمرار الضغوط التضخمية في هذه الأسواق رغم التراجع العام. هذا التباين في معدلات التضخم سيؤدي إلى اتساع الفجوة في السياسات النقدية بين الولايات المتحدة وبقية الاقتصادات الكبرى، مع احتمالية تثبيت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بينما قد تواصل البنوك المركزية في مناطق أخرى سياستها التيسيرية لمواجهة تحديات النمو.

سجلت الفجوة بين مسارات أسعار الفائدة المتوقعة في الولايات المتحدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى والأسواق الناشئة الكبرى تسارعًا في الربع الأول من العام.



مخاطر الاقتصاد العالمي

التوقعات الاقتصادية العالمية والتحديات والحلول في ظل السياسات النقدية والجيوسياسية المتغيرة

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي دون مستوياته التاريخية في المدى المتوسط، مدفوعًا باستمرار ضعف الإنتاجية ومحدودية الحوافز الاستثمارية، إلى جانب تنامي حالة عدم اليقين التي أصبحت من أبرز العوامل المؤثرة على التجارة والاستثمار عالميًا. وعلى الرغم من أن الظروف المالية العالمية ما زالت تقدم دعمًا نسبيًا للنمو، إلا أن هذا الدعم يظل محدودًا، لا سيما بعد تسجيل تشديد طفيف منذ أكتوبر 2024 نتيجة الارتفاع في العوائد طويلة الأجل.

في الولايات المتحدة، تظهر البيانات مؤشرات على اقتراب سوق العمل من التوازن، إلا أن الضغوط التضخمية لا تزال قائمة، ما قد يُبقي العوائد في مسار تصاعدي. وفي الأسواق الناشئة، تواصل الأصول عالية المخاطر إظهار حساسية مفرطة للتقلبات في أسعار الصرف والسياسات التجارية، وهو ما ساهم في تشديد الأوضاع المالية محليًا.

وأدى تسارع التباين في السياسات النقدية بين الولايات المتحدة وبقية الاقتصادات الكبرى إلى جانب تصاعد الشكوك بشأن النظام التجاري العالمي إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات لا سيما في الأسواق الناشئة، مما زاد من الضغوط على ميزان المدفوعات والاستقرار المالي فيها. وتعد حرب الرسوم الجمركية المتجددة بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، إلى جانب القرارات المتعلقة بالتمديد والإعفاء من أبرز العوامل التي عمقت حالة الغموض في الأسواق.

وعلى صعيد الموارد، من المتوقع أن يؤدي تراجع أسعار النفط إلى ضغوط على الموازنات العامة للدول المصدرة، بينما قد يوفّر دعمًا نسبيًا للاستهلاك في الدول المستوردة. لكن هذا الأثر الإيجابي يظل محدودًا في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية التي تؤثر سلبًا على استقرار سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والغذاء.

كما يواجه عدد من القطاعات الاقتصادية العالمية تحديات متزايدة، مثل قطاع الطيران الذي يعاني من ارتفاع التكاليف واستمرار اضطرابات الإمداد، في حين يشهد الطلب الصناعي تباطؤًا ملحوظًا في الصين وأوروبا، ما يعكس تباطؤًا عامًا في الدورة الاقتصادية العالمية. وفي ظل كل هذه العوامل، تزداد هشاشة النظام التجاري الدولي، مدفوعة بتعقيدات التسوية في منظمة التجارة العالمية وتصاعد التوجهات الحمائية، مما يعمق حالة التجزئة الاقتصادية عالميًا.



جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجموعة العشرين

مؤشر مديري المشتريات (نقطة) مارس 2025م	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) مارس 2025م	أسعار الفائدة الرسمية (%) مارس 2025م	معدل التضخم (%) مارس 2025م	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) الربع الأول 2025م ¹	دول مجموعة العشرين
-	5.0	29.0	56	2.1	الأرجنتين
52.1	-3.2	4.1	2.4	1.3	أستراليا
51.8	3.2	14.25	5.5	2.9	البرازيل
46.3	-	2.75	2.3	2.2	كندا
51.2	7.7	3.1	-0.1	5.4	الصين
48.6	3.7	2.65	2.2	1.4	الاتحاد الأوروبي
48.5	0.5	2.65	0.8	0.6	فرنسا
48.3	-0.7	2.65	2.2	-0.2	ألمانيا
58.1	3.9	6.25	3.3	7.4	الهند
52.4	-6.9	5.75	1.0	4.8	إندونيسيا
46.6	-1.8	2.65	1.7	0.7	إيطاليا
48.4	1.0	0.5	3.6	1.7	اليابان
55.8	3.4	5.0	2.3	3.4	السعودية
46.5	1.9	9.0	3.8	0.8	المكسيك
48.2	0.8	21	10.3	1.4	روسيا
48.3	-1.2	7.5	2.7	0.7	جنوب إفريقيا
49.1	4.4	2.75	2.1	0.0	كوريا الجنوبية
47.3	2.5	42.5	38.1	2.0	تركيا
50.2	1.3	4.5	2.4	2.1	الولايات المتحدة
44.9	-0.7	4.5	2.6	1.3	المملكة المتحدة

(1) بيانات الأرجنتين حتى الربع الرابع 2024م.

المصدر: بلومبيرغ، 2025م



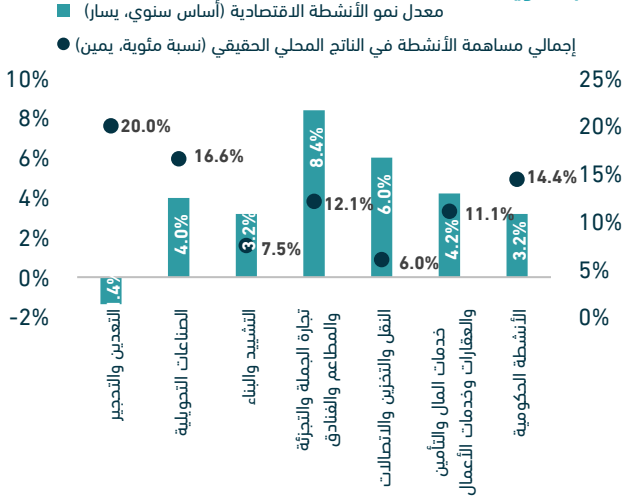
الفصل الثاني

الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

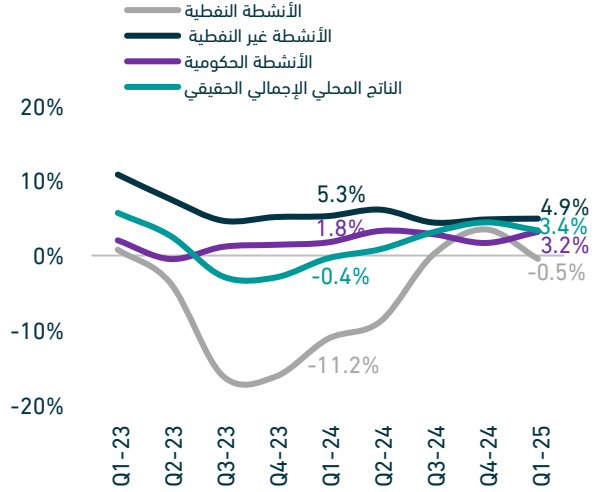
استمرار النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2025م، بدعم الأنشطة غير النفطية

الشكل (6): معدل النمو لأبرز الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول 2025م (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفي المقابل، سجلت الأنشطة النفطية تراجعًا طفيفًا بنسبة 0.5% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025م بسبب تراجع أسعار النفط، وبسبب التوترات التجارية العالمية. كما تأثر النشاط النفطي أيضًا بزيادة إنتاج المملكة من النفط خلال الربع الرابع من عام 2024م، وذلك في إطار السياسات التي تتبعها المملكة لضبط الأسواق النفطية استجابة للتغيرات الجيوسياسية، من خلال ما يصدر عن اتفاقيات أوبك+.

تأثر نشاط التعدين واستغلال المحاجر بتراجع أسعار النفط والمواد الأولية، نتيجة التوترات التجارية العالمية، مما أدى إلى انخفاض سنوي بنسبة 1.4% خلال الربع الأول من عام 2025م، وعلى الرغم من هذا التراجع، ظل القطاع هو الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20%، وبقيمة 239.4 مليار ريال. فيما سجلت الصناعات التحويلية ثاني أكبر مساهمة بـ 16.6%، وحققت نموًا سنويًا بلغ 4.0% خلال نفس الفترة وبقيمة 198 مليار ريال.

في حين سجلت الأنشطة الحكومية ثالث أكبر مساهمة بنسبة بلغت 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بنمو سنوي بلغ 3.2% خلال الربع الأول من عام 2025م وبقيمة 172.5 مليار ريال. ومن الملاحظ ارتفاع حصة قطاع الخدمات¹ في المملكة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2025م بـ 47.6% مقارنة بـ 46.7% في الربع المماثل من العام الماضي، مسجلة 569.1 مليار ريال، ويعكس ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تسارع التحول الهيكلي في الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة نحو الأنشطة غير النفطية. ويؤكد هذا النمو نجاح السياسات التنموية في تعزيز الاستهلاك المحلي والسياحة والبنية التحتية، خاصة للمشاريع الكبرى، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نموًا إيجابيًا للربع الرابع على التوالي، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة 3.4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025م. وبشكل رئيس، يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9% على أساس سنوي، في إطار جهود المملكة لتنويع الاقتصاد. ومن بين أهم هذه الأنشطة، برز نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والذي ساهم بدوره بنسبة 12.1% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومحققًا نموًا سنويًا بنسبة 8.4%، وهو أعلى معدل نمو لهذا النشاط منذ نهاية عام 2023م.

وتلاحظ وجود عوامل إضافية ساهمت في دعم النمو الاقتصادي بشكل مؤثر خلال الربع الأول من عام 2025م، من أبرزها تحسن الاستهلاك والاستثمار. فقد ارتفع الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 4.5% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025م، كما سجل الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال غير الحكومي نموًا ملحوظًا بنسبة 8.4%. وتلاحظ أنه على صعيد التجارة الخارجية، فقد نمت صادرات السلع والخدمات بنسبة 1.5% على أساس سنوي خلال نفس الفترة. وتظهر بيانات التجارة الدولية للمملكة نموًا قويًا في الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) بنسبة 13.4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025م.

ويعكس استمرار مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في منطقة التوسع، الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية والتي دعمت بدورها نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل متوسط المؤشر 59.0 نقطة خلال الربع الأول من عام 2025م، مدفوعًا بتسارع وتيرة الإنتاج. وكان الطلب المحلي أحد المحركات الأساسية لهذا النمو، مما دفع الشركات في القطاع الخاص غير النفطي إلى زيادة التوظيف.

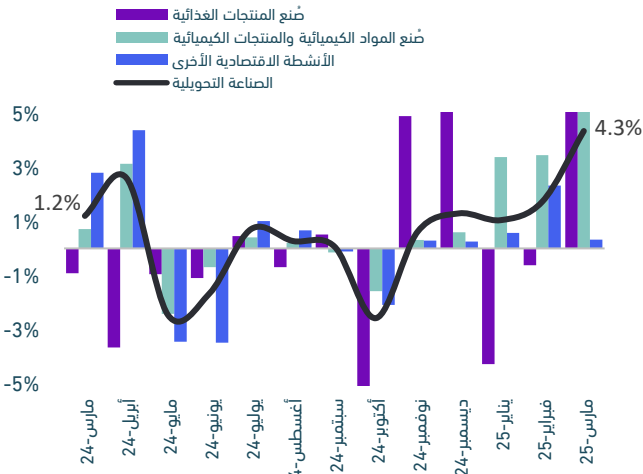
¹ قطاع الخدمات: يشمل تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، خدمات التأمين والمال والأعمال، والخدمات الاجتماعية والشخصية، والأنشطة الحكومية.



الإنتاج الصناعي

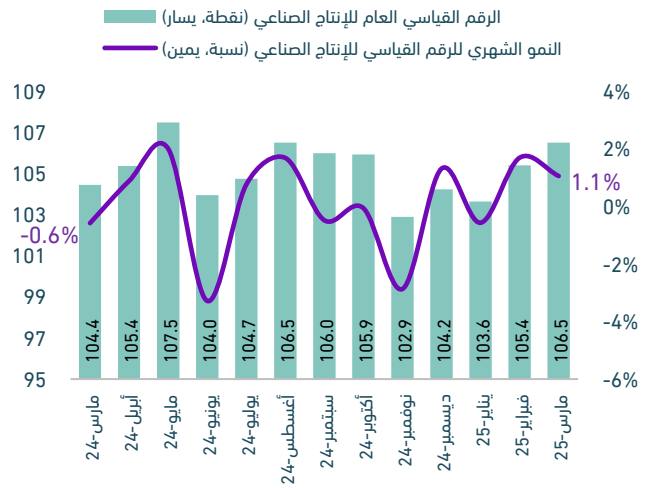
الصناعات التحويلية تقود نمو الإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2025م

الشكل (8): النمو الشهري للرقم القياسي لأهم أقسام الصناعات التحويلية (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (7): النمو الشهري للرقم القياسي للإنتاج الصناعي (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

النمو الملحوظ في الصناعات التحويلية، يعكس زيادة أنشطة المصانع وارتفاع وتيرة أداء القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالتصنيع المحلي، ويساهم نشاط الصناعات التحويلية في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال ماتوفره هذه الصناعات من الاحتياجات الأساسية للقطاعات الاقتصادية وتنمية الصادرات غير النفطية، وتوفير السلع للسوق المحلي، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات السعودية في الأسواق العالمية، علاوة على تأثيره المباشر في دعم التوظيف وتحفيز قدرات الصناعة، وتنمية القطاعات غير النفطية كجزء من أهداف رؤية السعودية 2030 الطموحة التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على عائدات النفط.

تراجع مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء في نهاية شهر مارس من عام 2025م بنسبة 0.9% على أساس سنوي، بينما ارتفع مؤشر نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بنسبة 15.0% على أساس سنوي، مما يشير إلى التطور المستمر للبنية التحتية وإدارة مرافق الخدمات.

حققت متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2025م ارتفاعاً بنسبة 1.1% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع الأنشطة غير النفطية والتي ارتفعت بنسبة 4.1%، بينما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 0.1%.

وبنهاية شهر مارس من عام 2025م، ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 0.5%، بتأثير ارتفاع صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 3.4%، بينما تراجع نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 0.2%، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

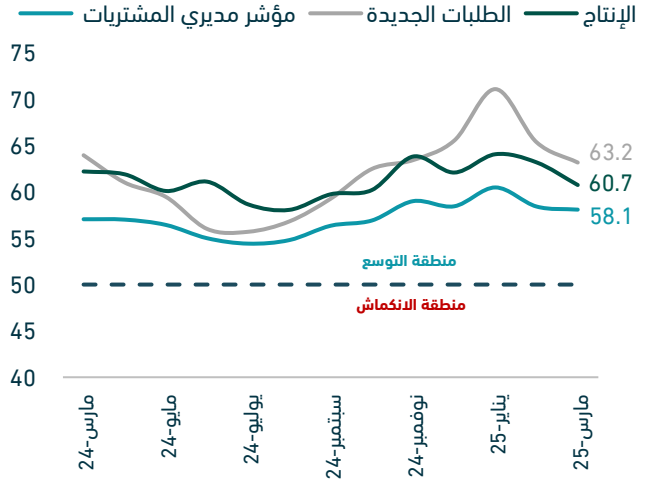
ويعود ارتفاع الأنشطة غير النفطية إلى الأداء الإيجابي لنشاط الصناعات التحويلية والتي ارتفعت بنسبة 5.9%، في نهاية شهر مارس لعام 2025م على أساس سنوي. وتعد صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية وصناعة المنتجات الغذائية وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى والأنشطة الاقتصادية الأخرى الأكثر تأثيراً على مؤشر الصناعات التحويلية، حيث نلاحظ ارتفاع كل منهم نهاية شهر مارس لعام 2025م بنسبة 14.3% و6.9% و6.1% و0.4% على التوالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.



مؤشر مديري المشتريات

استمرار توسع النشاط والأعمال في القطاع الخاص غير النفطي بالملكة في الربع الأول 2025م

الشكل (9): الأداء الشهري لمؤشر مديري المشتريات (نقطة)



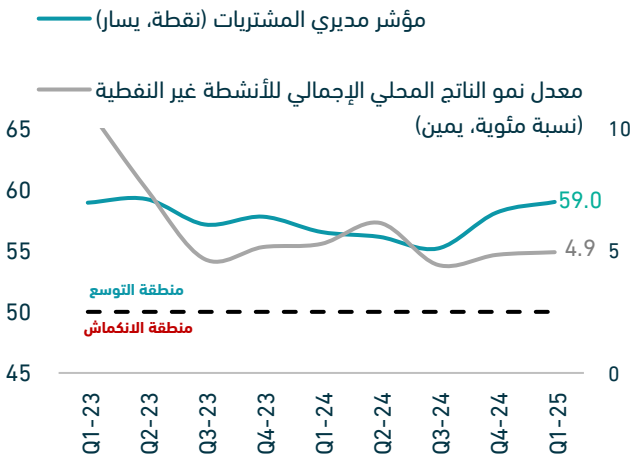
المصدر: S&P Global

شهد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الربع الأول من عام 2025م أداءً إيجابياً كأعلى متوسط له على مدار عام ونصف ليبلغ 59.0 نقطة، مرتفعاً عن متوسط الربع الرابع من العام السابق، والبالغ 58.1 نقطة، حيث ظل المؤشر في منطقة التوسع والذي يشير إلى استمرار الأداء الإيجابي للقطاع الخاص غير النفطي، فيما أشارت الشركات التي شاركت في الدراسة إلى قوة معدلات الطلب في نهاية الربع الأول من عام 2025م.

أما على أساس شهري فقد شهد مؤشر مديري المشتريات الرئيسي 58.1 نقطة في شهر مارس من عام 2025م، ورغم أن المؤشر سجل أدنى مستوى له في خمسة أشهر، بانخفاضه عن مستوى شهر فبراير من عام 2025م عندما حقق 58.4 نقطة، إلا أنه وبالرغم من هذا التباطؤ لا يزال نشاط القطاع الخاص غير النفطي في منطقة التوسع.

وظل مؤشر الطلبات الجديدة في مستويات مرتفعة وتباطؤ مؤشر طلبات التصدير قليلاً في شهر مارس من عام 2025م عن أدائه في الأشهر الأخيرة، متأثراً بالمنافسة المتزايدة من الشركات العالمية، وبالرغم من ذلك، ظل مؤشر طلبات التصدير في مستويات مرتفعة بالنظر لأدائه على مدار عام، وارتفع مخزون المشتريات في قطاع التشييد نظير تسارع كميات الشراء بالنسبة للشركات عدا قطاع الخدمات والذي شهد انكماشاً، بينما ظل أداء الموردين إيجابياً رغم تباطؤه بشكل عام عن المستويات المرتفعة في الشهرين السابقين.

الشكل (10): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية



المصدر: S&P Global، الهيئة العامة للإحصاء

على صعيد الأسعار تراجعت أسعار مدخلات الإنتاج للشركات في شهر مارس من عام 2025م لتسجل أقل مستوى لها منذ فبراير من عام 2021م، مع تراجع تكاليف التوظيف وأسعار المشتريات باستثناء قطاعي التصنيع والتشييد اللذان شهدا ارتفاعاً في أسعار المشتريات، ونتيجة لذلك، خفضت الشركات غير النفطية أسعار بيع منتجاتها، وأشارت بعض الشركات المشاركة إلى أن المنافسة الشديدة في السوق أدت إلى خفض الأسعار.

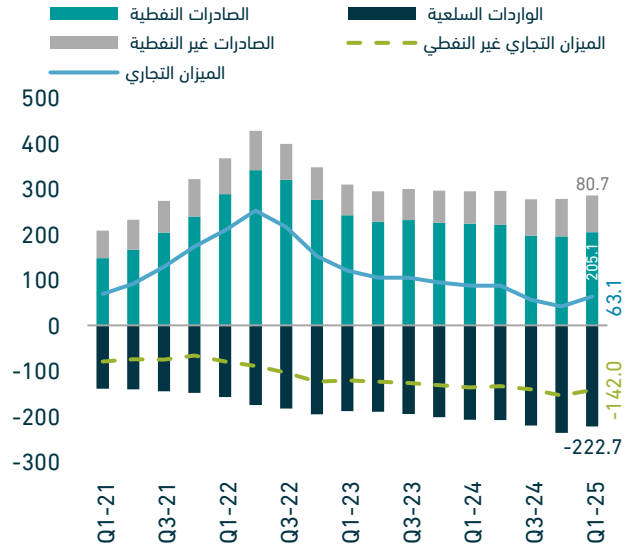
وعلى مستوى أداء مؤشر مديري المشتريات لدول مجموعة العشرين، تساوت المملكة مع دولة الهند في شهر مارس من عام 2025م كأعلى أداء لمؤشر مديري المشتريات، ويعكس هذا التميز استمرار قوة القطاع الخاص غير النفطي، وثبات مستويات النمو الاقتصادي والتوسع في الأنشطة الإنتاجية، إلى جانب الطلب القوي في السوق المحلي.



التجارة الخارجية

ترجع فائض الميزان التجاري في الربع الأول لعام 2025

الشكل (11): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري (مليار ريال)



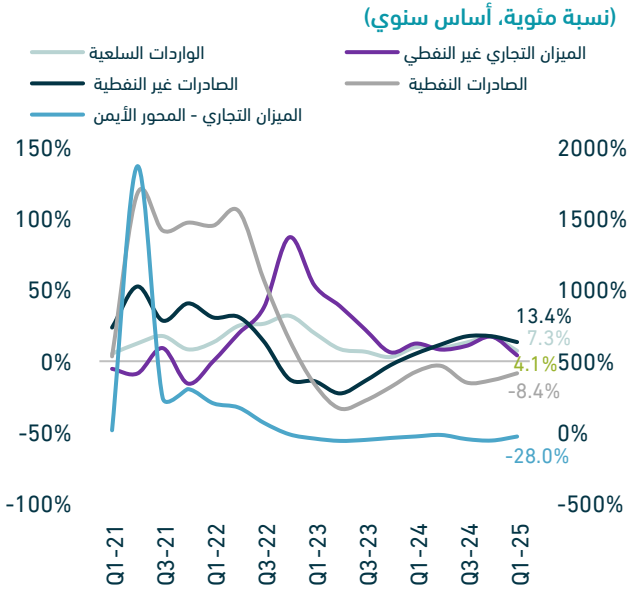
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2025 انخفاً بنسبة 28% على أساس سنوي، ليبلغ نحو 63 مليار ريال، مقارنة بـ 88 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من عام 2024. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 3% لتسجل 286 مليار ريال، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 7% لتصل إلى 223 مليار ريال.

وسجّلت الصادرات النفطية انخفاضاً بنسبة 8% لتبلغ 205 مليار ريال في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ 224 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام السابق، وذلك رغم تعافيتها بعد التراجع المسجل في الربعين الثالث والرابع من عام 2024. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى تراجع أسعار النفط العالمية بنسبة 9% على أساس سنوي، وقد شكّلت الصادرات النفطية ما نسبته 72% من إجمالي الصادرات السلعية.

من جانب آخر، اتسع العجز في الميزان التجاري غير النفطي بنسبة 4% في الربع الأول من عام 2025، ليصل إلى 142 مليار ريال، مقارنة بـ 136 مليار ريال خلال الربع المماثل من العام السابق. ويأتي هذا الاتساع على الرغم من النمو الملحوظ في الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير)، والتي ارتفعت بنسبة 13.4% خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م لتبلغ 81 مليار ريال، مسجلة أضعف أداء أعلى مستوياتها الفصلية، ومتجاوزة متوسط الخمس سنوات الماضية البالغ 70 مليار ريال.

الشكل (12): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وبلغت قيمة إعادة التصدير 27 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2025م، مسجلة نموًا سنويًا بنسبة 24% مقارنة بالعام السابق، بما يمثل 33% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وبما يعادل 9% من إجمالي الصادرات السلعية. تتوجه نسبة 51% من إجمالي عمليات إعادة التصدير في المملكة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يجعلها الوجهة الأولى في هذا المجال. وتشكل فئتا "الآلات والأجهزة الكهربائية" و"المركبات ولوازم النقل" ما نسبته 80% من إجمالي السلع المعاد تصديرها.

وعلى مستوى مكونات الصادرات غير النفطية، تصدرت منتجات الصناعات الكيماوية خلال الربع الأول من عام 2025م بقيمة 19 مليار ريال (24% من الإجمالي)، محققة نموًا سنويًا بنسبة 8% مقارنة بالعام السابق. تلتها صادرات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها بقيمة 18 مليار ريال (22% من الإجمالي)، بنمو بلغ 10% خلال الربع الأول من عام 2025م مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. وسجلت صادرات الآلات والأجهزة الكهربائية أعلى معدل نمو ضمن المكونات الرئيسية بنسبة 38%، لتصل إلى 13 مليار ريال، ما يعادل 17% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

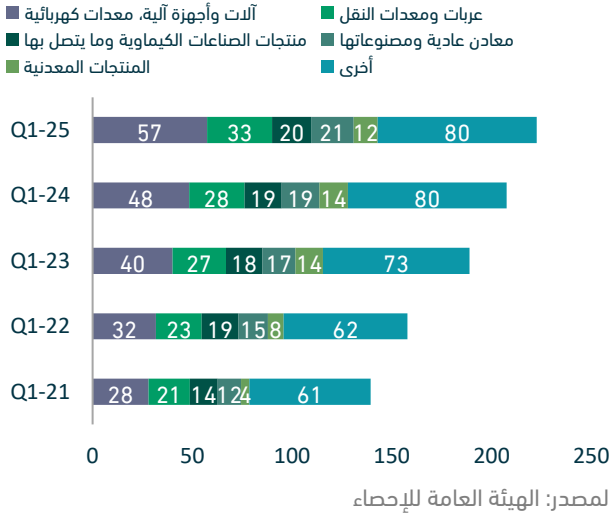


التجارة الخارجية

حافظت الإمارات العربية المتحدة على الحصة الأكبر من الصادرات السعودية غير النفطية

الشكل (14): الواردات حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



وفي المرتبة الثانية، جاءت "عربات ومعدات النقل"، حيث مثلت 15% من إجمالي الواردات، محققة نموًا بنسبة 17% في الربع الأول من عام 2025م مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م. أما "المعادن العادية ومنتجاتها"، فقد احتلت في المرتبة الثالثة، مسجلة نموًا بنسبة 13%، لتشكل 10% من إجمالي الواردات.

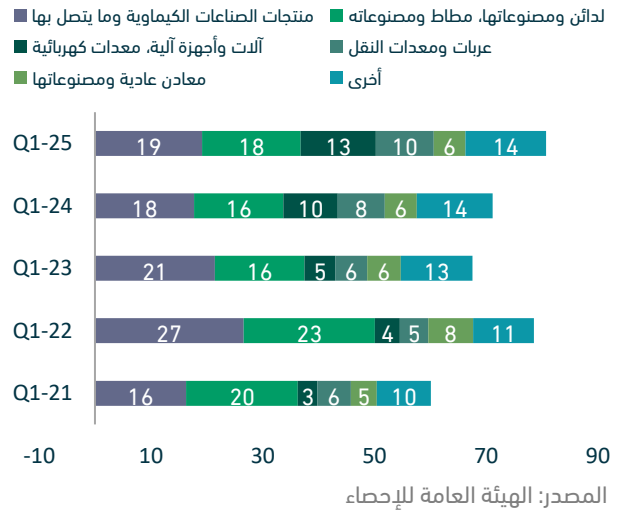
حافظت الصين على مركزها كأكبر مصدر للمملكة خلال الربع الأول من عام 2025م، حيث بلغت قيمة الواردات منها 59 مليار ريال، مسجلة نموًا بنسبة 41%. وكانت "الآلات والأجهزة الآلية وما يشابهها" هي الأعلى استيرادًا من الصين، بقيمة 24 مليار ريال خلال هذه الفترة.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية، حيث بلغت الواردات منها 18 مليار ريال، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 9% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. أما الهند، فقد حلت في المرتبة الثالثة، حيث بلغت صادراتها إلى المملكة 12 مليار ريال، بينما حققت انخفاضًا بنسبة 6%. وتنوعت السلع المستوردة من هذه الدول، حيث كانت "الآلات والأجهزة الآلية" الفئة الرئيسية للواردات من الصين والولايات المتحدة، بينما كانت "منتجات نباتية" المنتج الأكثر استيرادًا من الهند.

سجلت واردات السلع الرأسمالية والوسيلة نموًا بنسبة 9%، حيث شكلت هاتان الفئتان 66% من إجمالي الواردات خلال الربع الأول من عام 2025م، ما يعكس ارتفاع الطلب على المعدات والمواد اللازمة للمشروعات الكبرى والتوسع في البنية التحتية. في المقابل، شكلت واردات السلع الاستهلاكية النهائية 34% من إجمالي الواردات.

الشكل (13): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2025م، حيث بلغت قيمتها 21 مليار ريال، مسجلة نموًا بنسبة 34% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وشكلت هذه الصادرات 26% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة. وكان القسمين الأكثر تصديرًا إلى الإمارات هما "الآلات والأجهزة الإلكترونية" و"عربات ومعدات النقل"، حيث مثلتا 72% من إجمالي صادرات الإمارات غير النفطية، حيث تشمل إعادة التصدير.

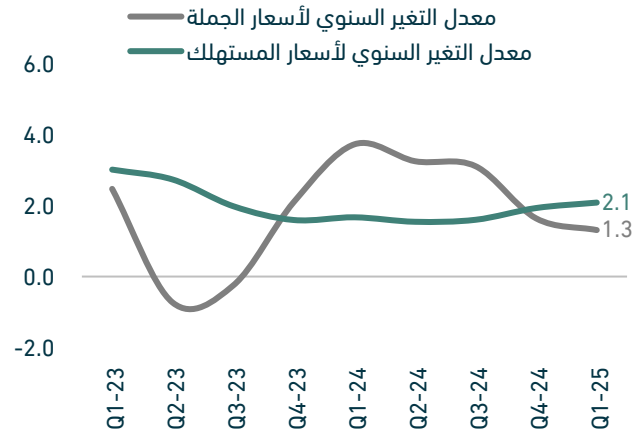
وجاءت الصين في المرتبة الثانية بين أكبر مستوردي الصادرات السعودية غير النفطية، حيث بلغت قيمتها 7 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2025م، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 18% مقارنة بالعام السابق. وكانت "الدائن والمطاط ومصنوعاتها" هي الأعلى تصديرًا إلى الصين، بقيمة 3 مليار ريال خلال هذه الفترة. أما الهند، فقد احتلت المرتبة الثالثة بقيمة 6 مليار ريال، محققة نموًا بنسبة 14% مقارنة بالربع الأول من عام 2024م. وشكلت الصادرات إليها 7% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وكانت "منتجات الصناعات الكيماوية" المنتج الأكثر تصديرًا، بقيمة 3 مليار ريال.

من جانب آخر، شهدت واردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2025م نموًا بنسبة 7% على أساس سنوي، لتصل إلى 223 مليار ريال. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة واردات "الآلات والأجهزة الآلية وما يشابهها" بنسبة 19%، لتبلغ 57 مليار ريال، مما جعلها تشكل 26% من إجمالي الواردات.



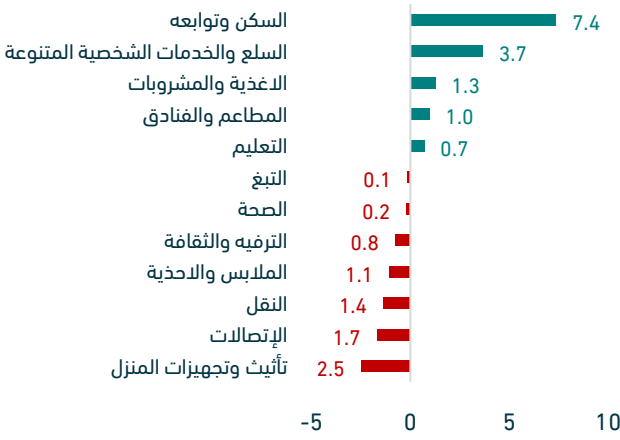
ارتفاع معدلات التضخم خلال الربع الأول 2025م

الشكل (15): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (16): معدل التغير السنوي في أقسام سلة المستهلك للربع الأول من عام 2025م (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يخص أسعار الجملة، بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لها 157.1 نقطة في الربع الأول من عام 2025م، مرتفعاً بنسبة 1.3% على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع باب سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 2.7% كما سجل قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك ارتفاعاً بنسبة 4.0%. ويعكس الارتفاع السنوي في المؤشر في الربع الأول من عام 2025م استمرار الزيادة في أسعار الجملة خلال الفترة مما يؤثر على تكلفة السلع والخدمات في الأسواق المحلية وبالتالي أسعار السلع النهائية للمستهلكين.

في حين انخفضت مكونات المؤشر الأخرى بشكل نسبي، حيث سجل أقسام المنتجات المعدنية والآلات والمعدات، وقسم الخامات والمعادن، المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات، انخفاضات بلغت 0.3%، و0.2% و0.02% على التوالي على أساس سنوي.

بشكل عام تشير البيانات إلى استقرار معدلات التضخم في المملكة عند مستويات منخفضة رغم الضغوط المختلفة التي تؤثر على سلاسل الإمداد فقد واجهت الأسواق بعض التحديات المرتبطة بزيادة الطلب، خاصة في قطاع المساكن ومواد البناء، والجدير بالذكر أن معدلات التضخم في المملكة تعد منخفضة نسبياً مقارنةً بباقي دول مجموعة العشرين حيث طلت بالمرتبة الثامنة وذلك بفضل التدابير الاستباقية والسياسات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء ارتفاع الأسعار.

سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 112.8 نقطة في الربع الأول من عام 2025م، مرتفعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي، ومدفوعاً في المقام الأول بارتفاع مجموعة السكن وتوايحه بنسبة 7.4%، حيث تمثل هذه المجموعة نحو 25.5% من وزن المؤشر.

يعزى هذا الارتفاع في أسعار السكن إلى الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب، والتي أدت إلى ارتفاع قيمة الأراضي الخام، ما انعكس على زيادة الإيجارات السكنية. بالإضافة إلى ما تشهده المملكة في السنوات الأخيرة من مشاريع نوعية ضخمة في المدن الكبيرة خاصة في الرياض والذي أثر على التركيبة الديموغرافية أي تمركز السكان في المدن الرئيسية.

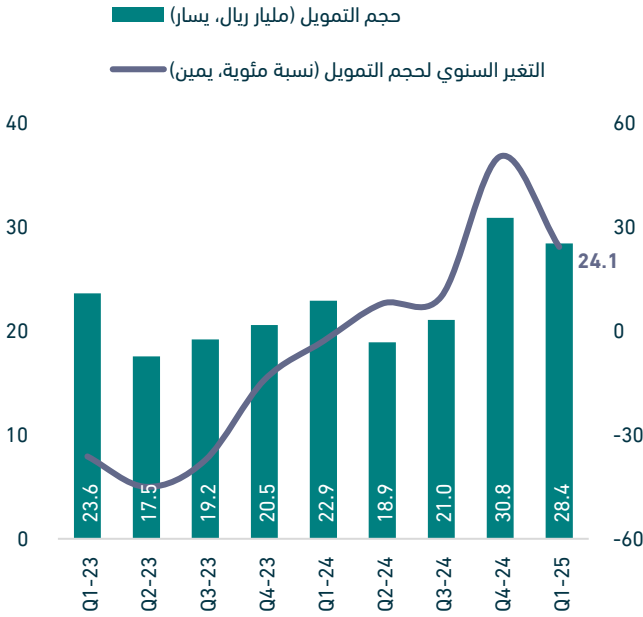
كما ساهمت بعض الأقسام الأخرى في زيادة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجلت أقسام السلع والخدمات الشخصية المتنوعة وقسم الأغذية والمشروبات والمطاعم والفنادق ارتفاعات بلغت 3.7%، 1.3%، و1.0% على التوالي. كما سجل قسم التعليم ارتفاعاً يقدر بـ 0.7%. وفي المقابل، شهدت بعض الأقسام الأخرى انخفاضاً، إذ سجل قسم النقل، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل، وقسم الاتصالات تراجعاً بنسبة 1.4%، 2.5%، و1.7% على التوالي.



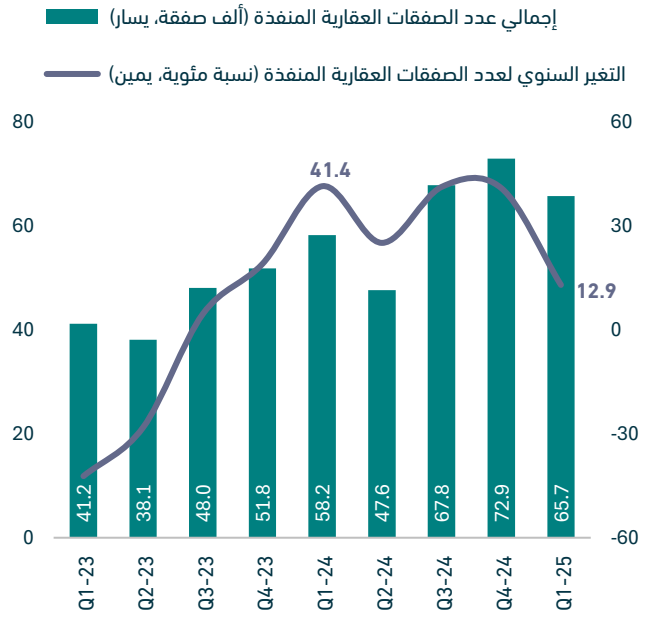
ارتفاع عدد الصفقات العقارية المنفذة خلال الربع الأول 2025م على أساس سنوي

الشكل (17): عدد الصفقات العقارية

الشكل (18): التمويل السكني الجديد للأفراد



المصدر: البنك المركزي السعودي



المصدر: وزارة العدل

في ظل النشاط المتزايد في السوق العقاري، ارتفع إجمالي التمويل السكني الجديد للأفراد المقدم من قبل البنوك التجارية وشركات التمويل خلال الربع الأول من عام 2025م بنسبة 24% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، ليصل إلى 28.3 مليار ريال.

جاء هذا النمو بالتزامن مع استمرار تأثير تخفيض سعر الفائدة الذي تم في الربع الرابع من عام 2024م على أداء السوق واستمرار نمو الطلب على الصفقات السكنية بالإضافة إلى النمو الديموغرافي الذي يعزز الطلب على العقارات السكنية.

ومن المتوقع أن يعزز توجه الدولة في زيادة المعروض السكني عبر توفير أراضٍ سكنية مخططة ومطورة خلال السنوات القادمة من خلال سوق الإقراض السكني.

نما عدد الصفقات العقارية خلال الربع الأول من عام 2025م بنسبة 12.9% على أساس سنوي، حيث بلغ إجمالي عدد الصفقات العقارية المنفذة نحو 65.7 ألف صفقة، مقارنةً بنحو 58.2 ألف صفقة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

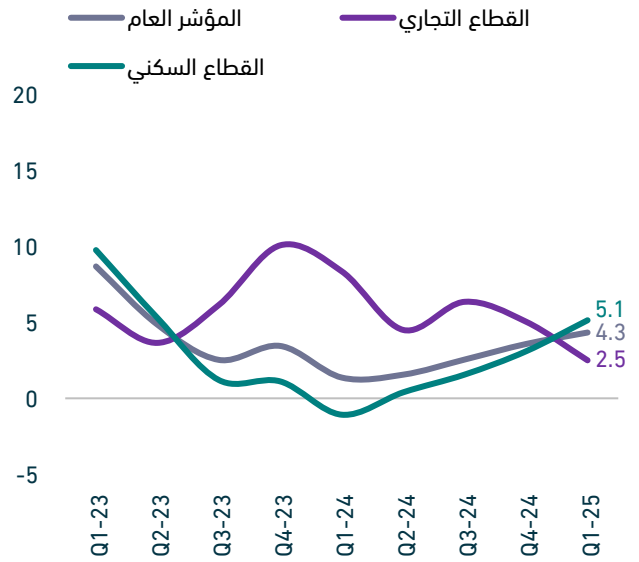
يُعزى هذا النمو إلى زيادة الصفقات السكنية، التي ارتفعت بنسبة 19.2% على أساس سنوي، واستحوذت على 90.2% من إجمالي الصفقات العقارية، وسجلت مدينة الرياض أعلى عدد من الصفقات المنفذة بنحو 15.6 ألف صفقة ثم مدينة جدة بواقع 8.7 ألف صفقة.

ومع دخول شهر رمضان المبارك في الربع الأول من عام 2025م تراجع إجمالي عدد الصفقات بنسبة 9% على أساس ربعي.



ارتفاع بنسبة 4.3% في الرقم القياسي لأسعار العقارات خلال الربع الأول 2025م

الشكل (19): معدل التغير للرقم القياسي العام للعقارات (نسبة مئوية، أساس سنوي)



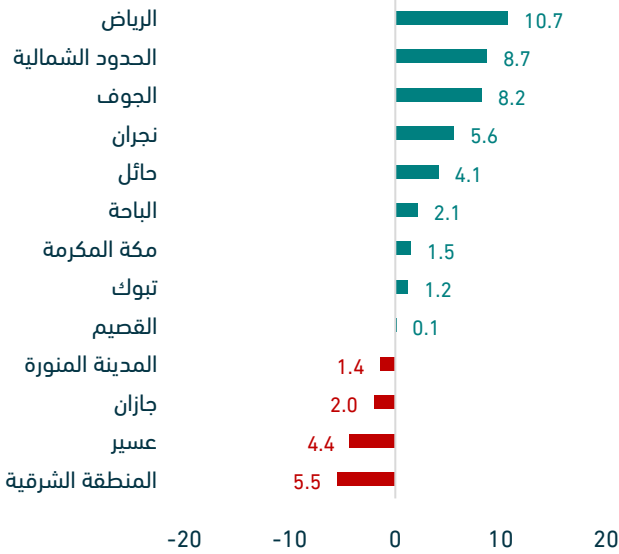
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 4.3% خلال الربع الأول من عام 2025م مسجلاً 104.9 نقطة وهو الأعلى منذ عام 2021م، وسجلت أسعار القطاع التجاري ارتفاعاً بنسبة 2.5%، في حين شهدت أسعار القطاع السكني، والتي تستحوذ على الحصة الأكبر من المؤشر العام، زيادة بنسبة 5.1% بوزن نسبي 72.6%، فيما تراجع أسعار العقارات الزراعية بنسبة 1.1%.

جاء الارتفاع السنوي في أسعار القطاع السكني مدفوعاً بزيادة أسعار الفئات السكنية، إذ سجلت الفلل والشقق والأراضي السكنية والدور السكني، معدلات نمو بلغت 10.3%، 1.2%، و5.3%، 2.8% على التوالي في الربع الأول من عام 2025م، على أساس سنوي.

أما في القطاع التجاري، لوحظ زيادة أسعار الأراضي والعمائر التجارية بنسبة 2.4%، 3.1% على التوالي، نتيجة الطلب المتزايد على المساحات التجارية، بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية واستمرار الشركات العالمية في نقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض. كما شهد القطاع الزراعي تراجعاً سنوياً مدفوعاً بانخفاض أسعار الأراضي الزراعية بنسبة 1.1%.

الشكل (20): النمو السنوي للرقم القياسي للعقارات حسب المنطقة (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وبحسب التقسيم الإداري للمناطق، سجلت منطقة الرياض أعلى معدل زيادة سنوية في أسعار العقارات في الربع الأول من عام 2025م، بنسبة 10.7%. تلتها منطقتا الشمالية والجوف بارتفاعات بلغت 8.7% و8.2% على التوالي. على الجانب الآخر، شهدت أربع مناطق إدارية انخفاضاً في أسعار العقارات، حيث كانت المنطقة الشرقية وعسير الأكثر تراجعاً بنسبة 5.5% و4.4% على التوالي. أما مناطق المدينة المنورة وجازان، فسجلت انخفاضات طفيفة بلغت 1.4% و2.0% على التوالي مقارنة بالعام السابق.

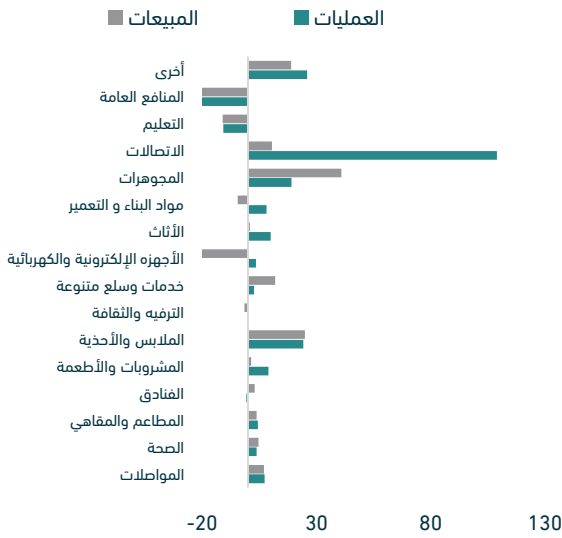
ومع استمرار منطقة الرياض في تسجيل معدلات أسعار أعلى من المناطق الأخرى وحرصاً على تحقيق التوازن في القطاع العقاري، فقد صدرت التوجيهات الكريمة باتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الشأن لزيادة العرض العقاري وللمساهمة في تخفيض حدة ارتفاع الأسعار والإيجارات في مدينة الرياض.



نقاط البيع والسحوبات النقدية

ارتفاع إنفاق المستهلكين في الربع الأول 2025م بنسبة 8.7%

الشكل (22): معدل التغير السنوي في عمليات نقاط البيع حسب القطاعات للربع الأول 2025م (نسبة مئوية)

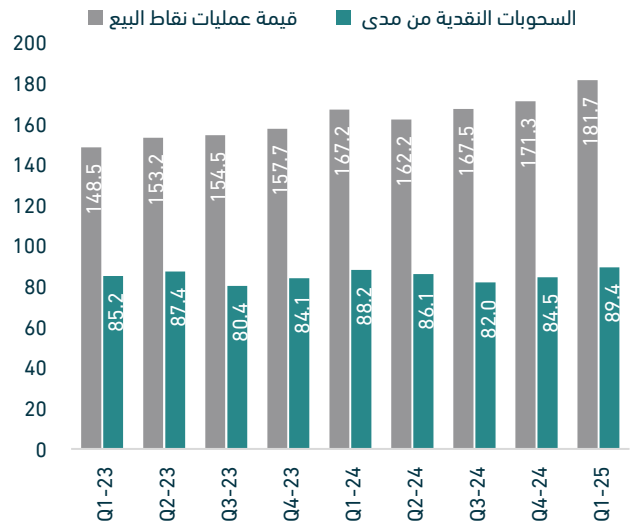


المصدر: البنك المركزي السعودي

ونمت عمليات الدفع الإلكتروني مع تفضيل المستهلكين استخدام البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية في عمليات الشراء، إذ ارتفعت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بمعدل 56% في الربع الأول من عام 2025م، أما عدد عمليات التجارة الإلكترونية فقد ارتفعت لقرابة 41%، وأما الدفع عبر أجهزة الجوال فارتفعت بـ 17.8%، والدفع بواسطة بطاقات مدى ارتفعت بنسبة 1.6%. وتُلاحظ أن النمو في قيمة عمليات نقاط البيع يتزامن مع نمو القروض الاستهلاكية التي نمت بنسبة 6% في الربع الأول من عام 2025م مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، ورغم الارتفاع في التضخم وتراجع مؤشر مديري المشتريات، فإن استمرار ارتفاع إنفاق المستهلكين في الربع الأول من عام 2025م يدل على قوة ثقة المستهلك، والتي قد تعود إلى نمو الأجور أو تأثيرات موسمية مثل شهر رمضان، مما يعزز دور الاستهلاك كمكوّن أساسي في النمو الاقتصادي.

وتشير البيانات إلى تسارع ملحوظ في الرقمنة المالية وتوسع في الأنشطة التجارية، مدعومًا بثقة المستهلكين. وتُعد هذه المؤشرات إيجابية لمواصلة النمو في الفترات القادمة، وكذلك النمو العالي نحو الإنفاق على السلع الكمالية كالمجوهرات والسلع غير الأساسية كالملابس والأحذية يعكس عدد واسع من المستهلكين لديهم فائض مالي، ويقومون بتوجيهه نحو اتجاه استهلاكي أوسع من مجرد الحاجات الأساسية، كما ساهم استمرار نمو القروض الاستهلاكية في زيادة الانفاق.

الشكل (21): نقاط البيع والسحوبات النقدية (مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

استمر إنفاق المستهلكين خلال الربع الأول من عام 2025م في الارتفاع، حيث بلغت قيمة عمليات نقاط البيع من خلال بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان نحو 181.74 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 8.7% على أساس سنوي.

ومن حيث عدد عمليات نقاط البيع، شهد الربع الأول 2025م ارتفاعًا بقرابة 11% على أساس سنوي إلى 2,712 مليون عملية، وتُلاحظ تركيز العدد الأكبر من العمليات في قطاع المطاعم والمقاهي بقرابة 705 مليون عملية، وسجل قطاع الاتصالات أعلى نمو سنوي بلغ 109% في عدد العمليات.

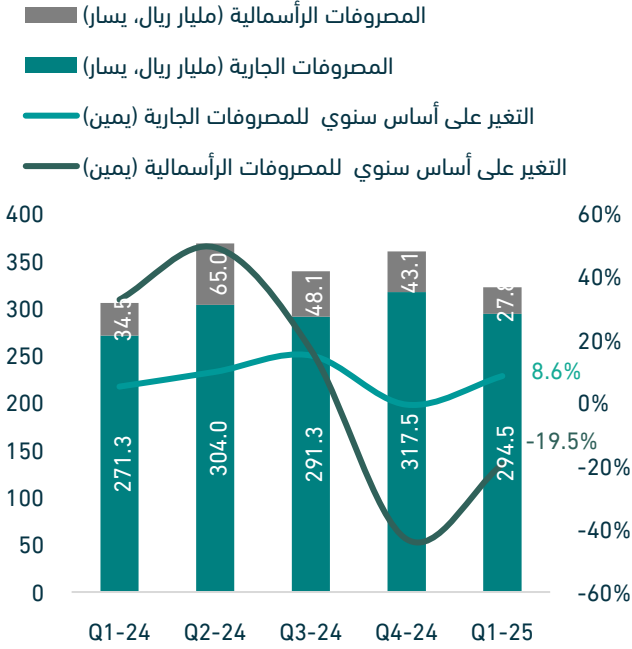
ومن حيث القيمة، كان النمو الأعلى في مبيعات نقاط البيع في قطاع المجوهرات بقرابة 41%، يليه قطاع الملابس والأحذية، إذ بلغ معدل نموه 25% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وعلى الجانب الآخر كانت مبيعات قطاعات المنافع العامة، والأجهزة الإلكترونية والكهربائية، والتعليم، هي الأكثر تراجعًا، إذ انخفضت بنسبة 43.9%، و 31.4%، و 11.1% على التوالي مقارنة بالربع الأول من عام 2024م. وفيما يخص السحوبات النقدية من مدى فقد ارتفعت في الربع الأول من عام 2025م بنحو 1.4% لتصل إلى 89.41 مليار ريال، مقارنة بسحوبات الربع الأول من العام السابق.



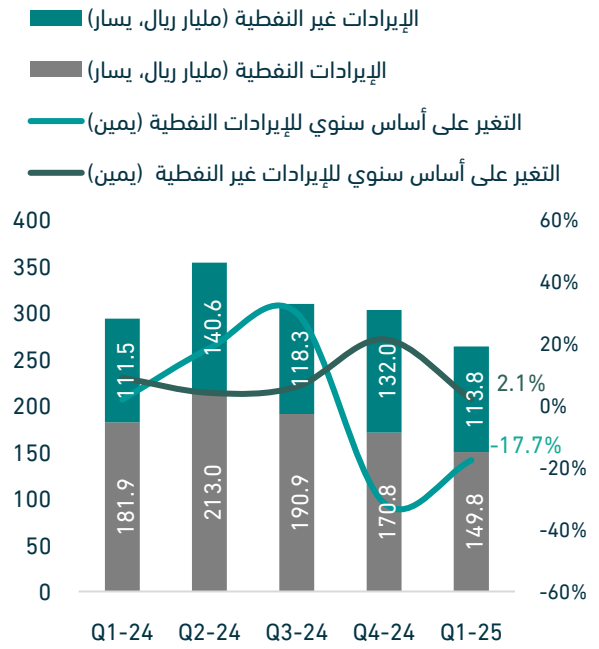
استمرار النمو في الإيرادات غير النفطية

الشكل (23): الإيرادات

الشكل (24): المصروفات



المصدر: وزارة المالية



المصدر: وزارة المالية

وتحليل بنود الإنفاق، نلاحظ أن تعويضات العاملين استحوذت على النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 45.3% حيث بلغت 146.1 مليار ريال في الربع الأول من عام 2025م، ومرتفعة بنسبة 6.2% على أساس سنوي، ويأتي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 20.1% من إجمالي المصروفات بقيمة 64.6 مليار ريال، وبارتفاع نسبته 6.5% مقارنة بالربع الأول من عام 2024م.

انخفضت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 10.2% على أساس سنوي لتسجل 263.6 مليار ريال في الربع الأول من عام 2025م. وقد بلغ إجمالي الإيرادات النفطية 149.8 مليار ريال متراجعا بنسبة 17.7%، بينما بلغت الإيرادات غير النفطية 113.8 مليار ريال، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2.1%؛ مدعومة بنمو الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب الأخرى، والإيرادات الأخرى بنسب 2.3% و 2.4% و 24.2% و 0.3% على التوالي.

وتعادل الإيرادات غير النفطية 43.2% من إجمالي إيرادات الدولة، ويأتي ذلك نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل. كما استمرت الإيرادات غير النفطية في أن تكون مصدرا مهما لتمويل مصروفات الدولة، إذ مولت 35.3% من الإنفاق الحكومي خلال الربع الأول من عام 2025م.

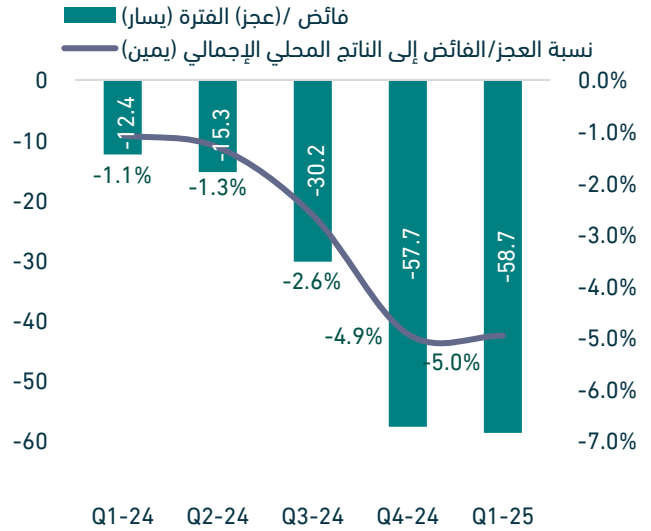
ومن جهة الإنفاق، ارتفعت المصروفات العامة للدولة في الربع الأول من عام 2025م بنسبة 5.4% على أساس سنوي لتبلغ 322.3 مليار ريال، نتيجة ارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 8.6% لتصل إلى 294.5 مليار ريال، رغم انخفاض المصروفات الرأسمالية بنسبة 19.5% لتصل إلى 27.8 مليار ريال.



المالية العامة

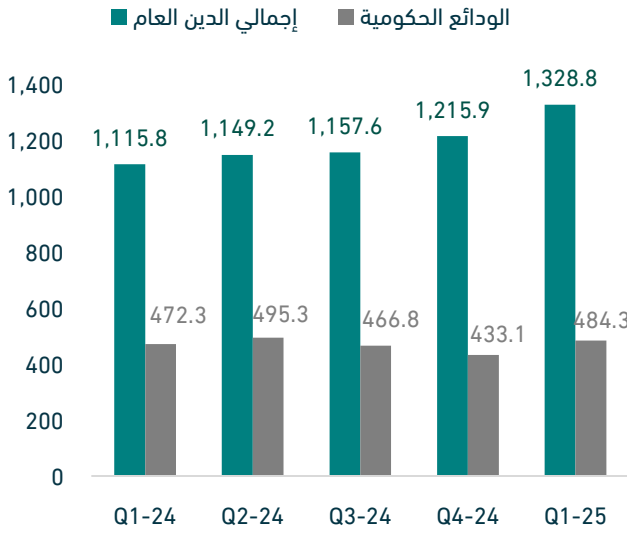
نمو في الودائع الحكومية

الشكل (25): الميزانية العامة: فائض / (عجز) الفترة
(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

الشكل (26): الدين العام والودائع الحكومية
(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

عام 2025م، بزيادة 19.9% للدين الداخلي، و17.9% للدين الخارجي على أساس سنوي.

وتعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية بلغت 28.6% بنهاية الربع الأول من عام 2025م، في ظل قوة الائتمان في المملكة. وفي شهر مارس من عام 2025م رفعت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" تصنيف المملكة الائتماني بالعملة المحلية والأجنبية إلى A+ مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وهو مما يعكس التحسن في الأداء الاقتصادي والمالي نتيجة الجهود المبذولة في تنفيذ رؤية السعودية 2030.

سجلت الميزانية العامة للمملكة عجزًا ماليًا قدره 58.7 مليار ريال في الربع الأول من عام 2025م، مقارنة بعجز قدره 57.7 مليار ريال في الربع السابق له، وذلك في ظل توسع المملكة في الإنفاق تحقيقًا لأهداف اقتصادية طموحة ترتقي بمستوى الخدمات وتزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمارات من القطاع الخاص والتي من المتوقع أن تدر عوائد مالية ضخمة في المستقبل.

وارتفعت الودائع الحكومية لتبلغ 484.3 مليار ريال في الربع الأول من عام 2025م وارتفاع نسبه 2.6% مقارنة بالربع الأول من عام 2024م.

وفيما يخص إجمالي الدين العام، نلاحظ ارتفاعه بنحو 19.1% على أساس سنوي بنهاية الربع الأول من عام 2025م ليسجل 1,328.8 مليار ريال مقارنة بـ 1,115.8 مليار ريال بنهاية نفس الربع من العام السابق. ويُعزى ذلك إلى سعي الحكومة لتمويل عجز الميزانية من خلال إصدارات الدين والاقتراض، وذلك حتى يتم الحفاظ على الاحتياطيات والاستثمارات.

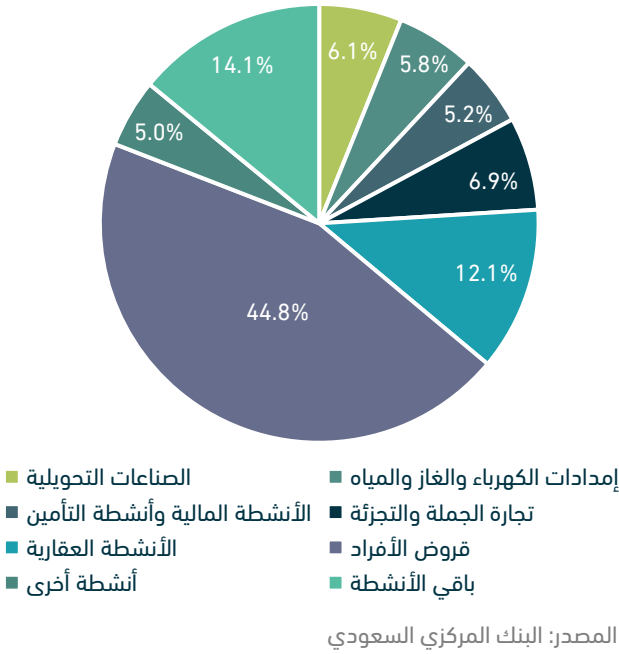
وقد ارتفع كل من الدين الداخلي والدين الخارجي إلى 797.1 مليار ريال و531.7 مليار ريال على التوالي بنهاية الربع الأول من



الأداء النقدي

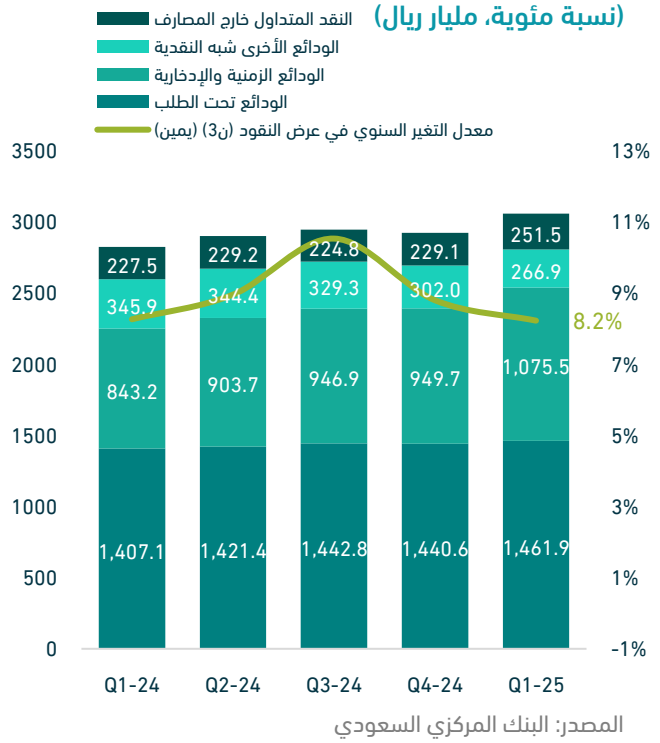
ارتفاع المعروض النقدي وزيادة في الائتمان المصرفي الممنوح

الشكل (28): نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الائتمان المصرفي وفقاً للنشاط الاقتصادي في الربع الأول 2025م (نسبة مئوية)



كذلك، ساهم كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه بحوالي 6.9%، 6.1% و 5.8% على التوالي من إجمالي الائتمان، بقيمة تقدر بحوالي 212.8 و 189.9 و 181.4 مليار ريال على التوالي. والجدير بالذكر أن جميع القطاعات حققت نمواً على أساس سنوي.

الشكل (27): مكونات عرض النقود (ن3)



شهد إجمالي عرض النقود (ن3) ارتفاعاً بنسبة 8.2% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025م ليصل إلى 3,055 مليار ريال، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 47.8% من إجمالي عرض النقود، وكذلك مثلت الودائع الزمنية والإدخارية ما نسبته 35.2%، والودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 8.7%، والنقد المتداول خارج المصارف ما نسبته 8.2%.

ويُعزى هذا النمو في عرض النقود (ن3) إلى ارتفاع النقد المتداول خارج المصارف، والودائع الزمنية والإدخارية على أساس سنوي بنسبة 10.6% و 27.5% على التوالي. كما سجل إجمالي الودائع تحت الطلب ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 3.9%. في حين سجل إجمالي الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضاً بلغ 22.8% على أساس سنوي.

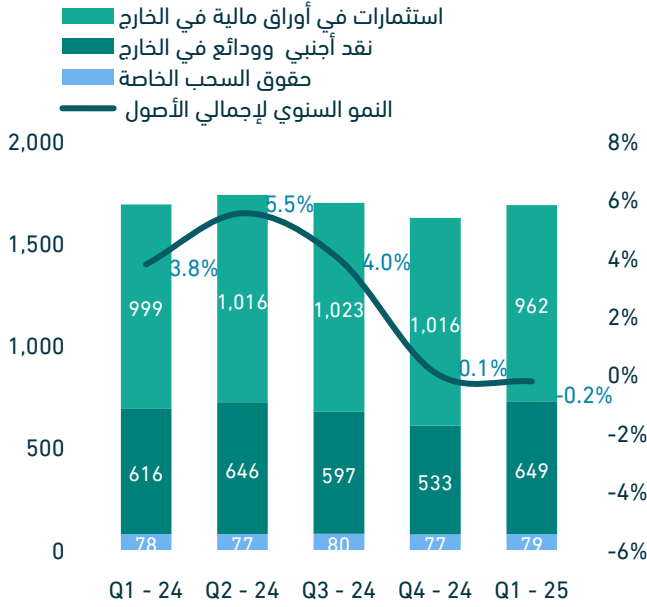
كما سجل إجمالي الائتمان المصرفي خلال الربع الأول من عام 2025م نمواً سنوياً بنسبة 16.3% ليصل إلى 3,101 مليار ريال. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة الائتمان الممنوح للأفراد والأنشطة العقارية، والتي استحوذت مجتمعة على 56.9% من إجمالي الائتمان، بقيمة 1,390 مليار ريال و 374.5 مليار ريال على التوالي.



الأداء النقدي

ثبات أسعار الفائدة وانخفاض في إجمالي الأصول الاحتياطية

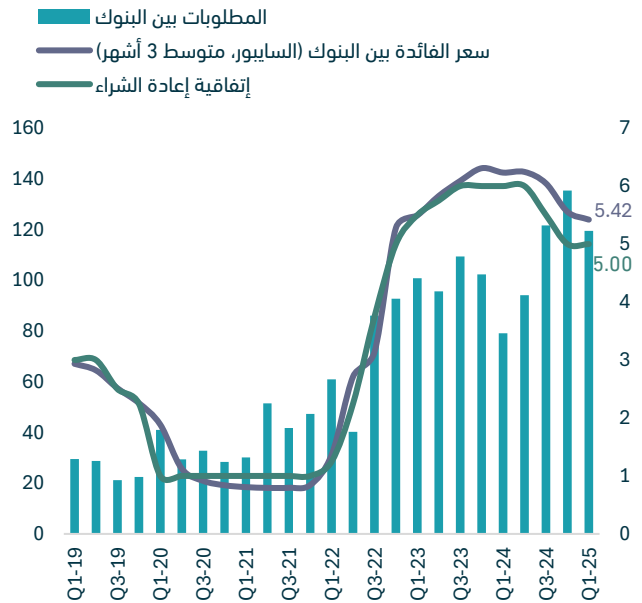
الشكل (30): الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي
(نسبة مئوية، مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

تراجعت الأصول الاحتياطية بنسبة طفيفة بلغت 0.2% على أساس سنوي، لتبلغ 1,703 مليار ريال في الربع الأول 2025م مقابل 1,707 مليار ريال للفترة المماثلة للعام السابق، يُعزى ذلك لانخفاض إستثمارات الأوراق المالية في الخارج بنسبة 3.7% على أساس سنوي والذي يعادل 56.5% من إجمالي الأصول الاحتياطية لتبلغ 962 مليار ريال، كذلك انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 7.8% على أساس سنوي ليبليغ حوالي 12.5 مليار ريال. في حين ارتفع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 5.4% على أساس سنوي ليصل إلى حوالي 649.1 مليار ريال، وارتفعت حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.1% على أساس سنوي لتصل إلى 78.5 مليار ريال، وظل احتياطي الذهب النقدي عند 1.6 مليار ريال دون أي تغيير يذكر.

الشكل (29): مؤشرات نقدية (أسعار الفائدة، والمطلوبات بين البنوك)
(نسبة مئوية، مليار ريال)



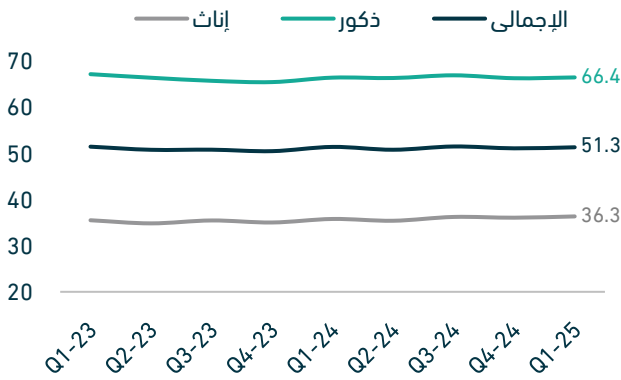
المصدر: البنك المركزي السعودي

استمرار استقرار سعر الريبو عند 5.0% خلال الربع الأول من عام 2025م. وعزز ذلك الزيادة في المعروض النقدي (3ن) خلال نفس الفترة، كما شهدت المطلوبات بين البنوك انخفاضاً ملحوظاً لتصل إلى 119.5 مليار ريال مقارنة بـ 135.4 مليار ريال في الربع السابق، وارتفاع سنوي بلغ 51%. كما سجل سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) انخفاضاً خلال الربع الأول 2025م ليصل إلى 5.42% مقارنة بـ 5.56% في الربع السابق له.



تمكين الكوادر الوطنية يقود الانخفاض القياسي في معدل البطالة

الشكل (32): معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين (نسبة مئوية)



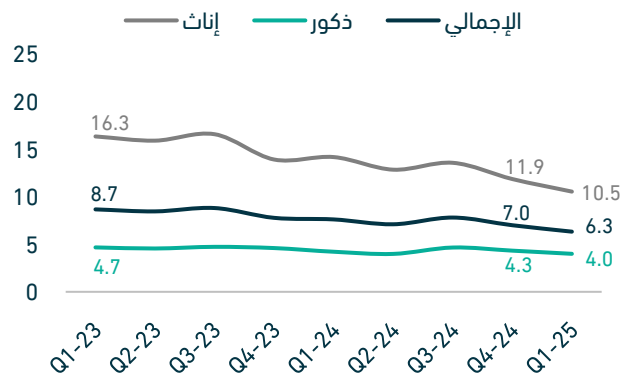
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يخص متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين فقد ارتفع في الربع الأول من عام 2025م بنسبة بلغت 9.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 11,034 ريال. ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع متوسط الأجور للذكور والإناث بنسبة 4.0% و21.3% على التوالي.

شهد سوق العمل تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، تمثل في انخفاض معدل البطالة، وهو ما يعكس تطورات إيجابية في الأداء الاقتصادي وسوق العمل تحديداً، وتحسناً في قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل حقيقية ومستدامة، وزيادة فاعلية البرامج التدريبية والتأهيلية التي تستهدف رفع مهارات القوى العاملة الوطنية، كما يعكس هذا الانخفاض مساهمات القطاعات الرئيسية، مثل الصناعة، والتشييد والبناء، والتقنية، والقطاع اللوجستي، في خلق وظائف جديدة، مما عزز من توظيف الكوادر الوطنية، وخفض معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب.

كما أدى نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبدعم من السياسات المحفزة للاستثمار إلى استقطاب المزيد من رؤوس الأموال، ما انعكس إيجاباً على توسيع الطاقة الاستيعابية للمنشآت الاقتصادية وزيادة الطلب على الأيدي العاملة.

الشكل (31): معدل البطالة بين السعوديين (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

انخفض معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الأول من عام 2025م، بمقدار 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى 6.3% مقارنة بالربع السابق، هو الأدنى تاريخياً منذ بدء نشر بيانات القوى العاملة.

يعزى هذا الانخفاض لمعدل البطالة إلى تراجع نسبة البطالة بين الإناث بمقدار 1.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10.5%، وكذلك انخفاض البطالة وسط الذكور بمقدار 0.3% ليصل إلى 4.0%.

وعلى أساس سنوي، تراجع معدل البطالة بين السعوديين بمقدار 1.3 نقطة مئوية، مدعوماً بتراجع معدل البطالة بين الإناث بمقدار 3.6 نقطة مئوية نتيجة الإصلاحات الجارية في سياسات سوق العمل التي تهدف إلى تمكين المرأة وخلق فرص عمل جديدة في العديد من القطاعات.

وبالنسبة إلى معدل البطالة للسكان فقد تراجع بمقدار 0.7 نقطة مئوية في الربع الأول من عام 2025م إلى 2.8% على أساس ربعي. وانخفض كذلك بمقدار 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م.

كما ارتفع معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة بمقدار 0.2 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 51.3% في الربع الأول من عام 2025م، ومن أسباب ذلك ارتفاع معدل مشاركة الذكور بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى 66.4%، وكذلك ارتفاع معدل مشاركة الإناث بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 36.3%.



إخلاء مسؤولية

أُعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو التقرير، أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير، أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.